منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

ملخص منشور معهد اكسفورد لدراسات الطاقة

من الوفرة إلى التعرض للمخاطر:

كيف ستشكل أزمة هرمز صياغة عقود الغاز الطبيعي المسال

يونيو 2026

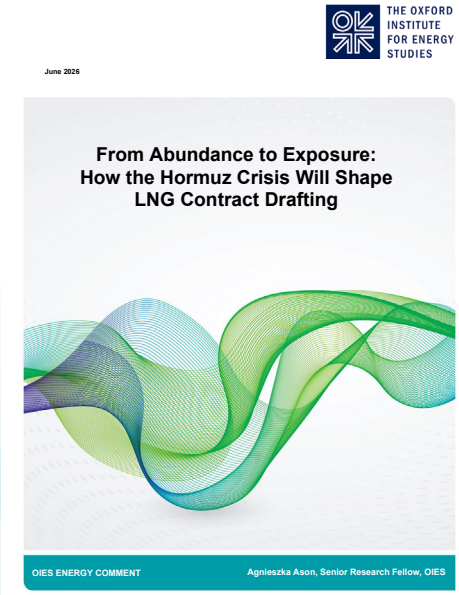

المنشور من إعداد:

اغنيشكا أسون، زميلة أبحاث أولى

ترجمة وتلخيص: الدكتور / سفيان أوجيدة

باحث اقتصادي أول - الإدارة الاقتصادية

المقال صدر في الموقع الإلكتروني لمعهد أكسفورد لدراسات الطاقة وقد تم ترجمته إلى اللغة العربية بإذن من المعهد

ملخص موجز

يناقش المنشور الصادر عن "معهد أكسفورد لدراسات الطاقة" (OIES) ضمن سلسلة "تعليقات الطاقة" والتي تُعدّ تحليلات موجزة ومتخصصة للأحداث الجيوسياسية والاقتصادية الكلية التي تشكل أسواق الطاقة العالمية، ما إذا كانت عقود الغاز الطبيعي المُسال ستتغير استجابةً للتأثيرات المترتبة على الأزمة الجيوسياسية في إيران وإغلاق مضيق هرمز. ويستعرض المنشور كيفية تغير الأولويات في صياغة العقود، لا سيما فيما يتعلق ببنود القوة القاهرة. كما يركز على خمسة مجالات برزت أهميتها خلال فترة الاضطرابات، ومن المرجح أن تخضع لمزيد من التدقيق في أعقابها: القوة القاهرة، وتخصيص الغاز الطبيعي المُسال المتاح، والتخفيف من مخاطر الشحن، والتعافي بعد الاضطرابات، وإدارة النزاعات (مخاطر النزاعات). وتوصي كاتبة المنشور بوضع لوائح أكثر تحديدًا بشأن تخصيص وإدارة النزاعات لتعزيز مرونة العقود المستقبلية وقدرتها على التكيف. وتلقي هذه النتائج رؤى قيّمة حول التطور المستقبلي لعقود الغاز الطبيعي المُسال.

النقاط الرئيسية

- يركز هذا التعليق على خمسة مجالات برزت أهميتها خلال فترة الاضطرابات، ومن المرجح أن تخضع لمزيد من التدقيق في أعقابها، وهي: القوة القاهرة؛ تخصيص الغاز الطبيعي المُسال المتاح؛ تخفيف مخاطر الشحن؛ التعافي بعد الاضطرابات؛ إدارة مخاطر النزاعات.

- ويناقش التعليق الاعتبارات المتعلقة بصياغة لكل مجال من هذه المجالات، ويُبرز أن بعض الأعمال الأساسية في صياغة العقود قد تنشأ فيما يتعلق بأحكام التوزيع والتعافي، والتي تصبح بالغة الأهمية عندما يتعين على الأطراف إدارة الإمدادات الشحيحة وإعادة دمج الكميات المفقودة أو المؤجلة بعد حدوث الاضطرابات.

- وبشكل أعم، يشير التعليق إلى تحول محتمل في ممارسات صياغة عقود الغاز الطبيعي المُسال من نهج يتشكل أساسًا من خلال المرونة التجارية وتحقيق القيمة نحو نهج يتعامل بشكل أكثر دقة مع الاضطرابات والندرة والتعافي.

1. مقدمة

على مدى سنوات عديدة، جرت مفاوضات عقود الغاز الطبيعي المُسال في سوق اتسمت بنمو العرض، وزيادة السيولة، ومرونة تجارية أكبر. وركزت المناقشات التعاقدية بشكل كبير على الخيارات المتاحة وتوزيع مخاطر السوق. لكن الحرب الإيرانية وإغلاق مضيق هرمز كشفا عن مجموعة مختلفة من الأولويات التعاقدية. فمن خلال سحب ما يعادل نحو 20% من إمدادات الغاز الطبيعي المُسال العالمية من السوق الأوسع نطاقًا، حوّل الاضطراب الجيوسياسي التركيز من المرونة والوفرة إلى الندرة وإدارة الأداء المحدود. ويثير احتمال مرحلة ما بعد النزاع سؤالًا ذا صلة بالصناعة ككل: **هل ستتغير عقود الغاز الطبيعي المُسال استجابةً لأزمة هرمز؟**

يأتي هذا السؤال في الوقت المناسب، وهو يستند إلى تجارب سابقة، إذ سبق أن أثرت فترات الضغوط السوقية على تطور التعاقد على الغاز الطبيعي المُسال.

2. الاستجابات التعاقدية للاضطرابات

1.2 القوة القاهرة

يبدأ المقال بمناقشة بنود القوة القاهرة، التي تختلف في عقود الغاز الطبيعي المُسال، وتحدد الشروط التي يُمكن بموجبها إعفاء أحد الأطراف المتعاقدين من التزاماته. ويمكن أن تكون الصياغات المختلفة لهذه البنود حاسمة في تحديد ما إذا كان يحق لأحد الأطراف الإعفاء عندما يكون الأداء ممكنًا ولكنه مقيد.

2.2 تخصيص الغاز الطبيعي المُسال المتاح

ومن النقاط الأساسية الأخرى تخصيص الغاز الطبيعي المُسال المتاح عندما لا يكون كافيًا لتلبية جميع التزامات التسليم. ويُبرز المنشور أن العقود الحالية غالبًا ما تتضمن مبادئ عامة فقط لتخصيص الغاز الطبيعي المُسال، وهي مبادئ غير كافية في الممارسة العملية. ولذلك، يمكن أن تتضمن صيغ العقود المستقبلية أساليب أكثر تحديدًا للتخصيص ومعالجة حالات نقص الإمدادات.

بالإضافة إلى ذلك، تناول المنشور المخاطر المرتبطة بنقل الغاز الطبيعي المُسال. وقد أظهرت الأزمة أن التحكم في عملية النقل يمكن أن تكون عاملًا حاسمًا في تنفيذ العقود. ويقترح المنشور أن تتضمن العقود المستقبلية أحكامًا أوضح حول تأثيرات اضطرابات النقل والتكاليف المرتبطة بها.

3.2 تخفيف مخاطر الشحن

عادةً ما تُحدد اتفاقيات بيع وشراء الغاز الطبيعي المُسال (SPA) مسؤولية النقل من خلال شروط التسليم المتفق عليها (عادةً ما تكون تسليم ظهر السفينة، أو تسليم في ميناء المحدد/الوصول، أو صيغ مُخصصة من هذه الترتيبات). تُحدد هذه الشروط الطرف المُتحكم في الشحن، ولكنها لا تُعالج دائمًا كيفية التعامل مع اضطرابات النقل بموجب اتفاقية البيع والشراء.

أبرزت أزمة هرمز أن ترتيبات الشحن يُمكن أن تُصبح عاملًا حاسمًا في الأداء التعاقدي. ففي ظل الظروف السوقية العادية، قد يدعم التحكم في الشحن مرونة التداول، وتحسين استغلال الحمولة، وإدارة الوجهة. أما في فترة الاضطرابات، فقد يحدد هذا التحكم نفسه ما إذا كان من الممكن نقل الحمولة أصلاً، وما إذا كان من الممكن تنفيذ ترتيبات بديلة، وكيفية التعامل مع عواقب التأخير أو عدم التسليم .

بشكل أوسع، تشير الأزمة إلى احتمال تطور بنود الشحن من بنود تُعنى أساسًا بالمسؤولية التشغيلية إلى إطار عمل أكثر متانة لإدارة اضطرابات النقل. وبالنسبة للمشاريع المعرضة لاختناقات مرورية، على وجه الخصوص، من المحتمل أن يشمل ذلك اهتمامًا أكبر بالسلامة البحرية، وتوافر التأمين، وتكاليف الشحن الإضافية، ومرونة الجدولة، وترتيبات التسليم البديلة، والنقطة التي تؤثر عندها قيود النقل على الأداء التعاقدي.

4.2 التعافي بعد الاضطرابات

وهناك جانب آخر يتعلق بالتعافي بعد حدوث الاضطرابات. ويشير المنشور إلى أن العودة إلى مستوى الأداء الطبيعي لا تحدث فورًا، وأن العقود الحالية غالبًا ما لا تتناول بشكل كافٍ كيفية التعامل مع مسألة الكميات غير المُسلَّمة. لذا، ينبغي أن تتضمن العقود المستقبلية أحكامًا تفصيلية بشأن تسلسل هذه الكميات وترتيب أولوياتها.

5.2 إدارة مخاطر النزاعات

تخلق فترات الاضطرابات ظروفًا تزيد فيها احتمالية نشوب النزاعات التعاقدية بشكل ملحوظ. وقد تختلف الأطراف، على سبيل المثال، حول إمكانية الاستفادة من بند القوة القاهرة، أو نطاق التزامات التخفيف، أو توزيع الإمدادات المخفضة، أو التعامل مع قيود النقل، أو تنفيذ ترتيبات التعافي. لذا، تمت مناقشة مسألة إدارة النزاعات، التي تكتسب أهمية بالغة في فترات الاضطرابات. ويدعو هذا المنشور إلى اعتماد وتبني

آليات تُتيح حلًا أسرع للمشاكل التشغيلية التي تتطلب سرعة في المعالجة، مع استمرار الأطراف المتعاقدة في الوفاء بالتزاماتها.

3. الخلاصة

توصي كاتبة المنشور بوضع لوائح أكثر تحديدًا لتوزيع الغاز وإدارة النزاعات لتعزيز القدرة على الصمود والمرونة في العقود المستقبلية. كما توفر النتائج رؤى قيّمة حول تطوير عقود الغاز الطبيعي المُسال في المستقبل.

بشكل عام، يُظهر هذا المنشور أن أزمة هرمز قد تؤثر بشكل كبير على صياغة العقود في قطاع الغاز الطبيعي المُسال، وذلك من خلال التحول من التركيز على المرونة وتحقيق القيمة المثلى إلى التركيز بشكل أكبر على الاضطرابات والندرة والتعافي. وقد تكون نتائج وتوصيات هذا التحليل ذات أهمية كبيرة للمتخصصين في مجال عقود الغاز الطبيعي المُسال، من أجل تطوير هياكل تعاقدية أكثر مرونة وقدرة وقابلية على التكيف.